OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

Distr.
LIMITED

ID/WG.470/7
6 August 1987
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

16524-A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المشاورة الأولى حول صناعة الفلزات غير الحديدية
بودابست ، هنغاريا ،
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

ورقة المناقشة الأولى

استراتيجيات تنمية صناعة الفلزات غير الحديدية وآثارها المالية *

من اعداد
أمانة اليونيدو

I /WG.47 /7
Issue paper I. Strategies of development and financial implication on the non-ferrous metals industry.

1/ ...

* هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي .

V.87-88295

المحتويـــات

	الصفحة
١ - مقدمة	٣
٢ - تطور صناعة الفلزات غير الحديدية	٤
٣ - الجهات العاملة الرئيسية ودورها	٧
٤ - عملية التصنيع والفلزات غير الحديدية	١١
٤ - ١ بعض الملاحظات المتعلقة بتنمية قطاع التعدين والميتالورجيا	١١
٤ - ٢ الاستراتيجيات البديلة : بعض الحواسب ذات الصلة الواجب بحثها	١٣
٤ - ٢ - ١ التنمية الموجهة الى الداخل من أجل تنمية أكثر تكاملا على الصعيدين الوطني والاقليمي	١٢
٤ - ٢ - ٢ تطوير انتاج الفلزات غير الحديدية بغرض التصدير	١٥
٥ - نمط جديد في الاستثمار والتمويل	١٧
٦ - مصادر تمويل قطاع الفلزات غير الحديدية في الثمانينات	١٩
٧ - اعتبارات ختامية	٢٣

١ - مقدمة

ثمة عدة بلدان نامية لم تقدم فيها تنمية قطاع الفلزات غير الحديدية مساهمة ذات شأن في عملية ايجاد نظام انتاجي أكثر تماسكا على الصعيدين الوطني والاقليمي ، والافضاء بالتالي الى اقامة روابط كافية مع سائر قطاعات الاقتصاد وعلاقات تكامل بين بلدان المنطقة الفرعية نفسها أو المنطقة ذاتها . ففي بعض البلدان النامية ركزت استثمارات كبيرة على أنشطة التعدين والميتالورجيا ، فأثرت في نمو قطاعات الاقتصاد الحيوية الأخرى ، مثل القطاع الزراعي ، وأدت الى قيام حاجة الى استيراد الأغذية . يضاف الى ذلك أن هذه الجهود الاستثمارية التي بذلتها بعض البلدان النامية في قطاع الفلزات غير الحديدية لم تعوض بفائض كاف من العملات الأجنبية بسبب ما حصل في حالات عديدة من تدهور الأسعار والتطور غير المؤاتي في استهلاك معظم الفلزات غير الحديدية التقليدية .

ويترتب على محدودية النتائج الاقتصادية التي حققتها عدة بلدان نامية لها أهمية في التعدين والميتالورجيا ان الحاجة تدعو الى التفتيش عن استراتيجيات لتنمية مختلف صناعات الفلزات غير الحديدية يمكن أن يكون لها أثر أكبر في ايجاد تنمية أكثر تكاملا ، وتلبية احتياجات السكان الأساسية ، وزيادة الفائض من العملات الأجنبية .

وعلى البلدان النامية أن تولي الاعتبار الواجب ، في اختيار استراتيجيات التنمية والمشاريع الملموسة ، للأنماط الاستثمارية والمالية الجديدة التي تتبع الآن في قطاع الفلزات غير الحديدية ، ليكون للاستراتيجيات والمشاريع الموضوعة قدرة الاستمرار . وهذا الأمر ضروري لكون مصادر الاستثمار والتمويل التقليدية في السبعينات (أي الشركات عبر الوطنية والمصارف التجارية) ، قد خفضت ، خلال العقد الحاضر ، مساهمتها في قطاعات الفلزات غير الحديدية في عدد كبير من البلدان النامية . ويمكن أن يضاف الى ذلك ما في بلدان نامية عديدة من معوّقات مالية ناجمة عن مشكلة الديون وهبوط أسعار واستهلاك منتجات الفلزات غير الحديدية في السوق العالمية .

٢ - تطور صناعة الفلزات غير الحديدية

تأثرت عملية التطور في قطاع الفلزات غير الحديدية حتى الآن بالتغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد العالمي في السبعينات ، وبالانكماش الاقتصادي ، وقد أصابت على نحو رئيسي فروعا كانت ، تقليديا ، بين أهم مستهلكي الفلزات غير الحديدية .

وكان للتغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد العالمي آثار مختلفة في الفلزات غير الحديدية المتنوعة . فنحن نجد أن الولايات المتحدة واليابان حصل فيهما ازدياد حاد في استهلاك تلك الفلزات غير الحديدية المرتبطة بما يسمى القطاعات "المتقدمة" ، مثلا : الالكترونيات والصناعة النووية وصناعة الطيران . ففي الولايات المتحدة ، في السبعينات ، ازداد الاستهلاك السنوي من التنتالوم بنسبة ٩ر١٩ في المائة ، ومن البريليوم بنسبة ٩ر١١ في المائة ، ومن الزركونيوم بنسبة ٨ في المائة ، ومن السليكون بنسبة ٩ر٦ في المائة ، ومن التيتانيوم بنسبة ٢ر٦ في المائة ، ومن الليثيوم بنسبة ٢ر٥ في المائة . وفي اليابان ، في الفترة نفسها ، ازداد استهلاك التنتالوم بمعدل سنوي قدره ٦ر١٣ في المائة ، واستهلاك التيتانيوم بمعدل ٩ر١٢ في المائة ، واستهلاك الليثيوم بمعدل ٧ر١١ في المائة ، واستهلاك السليكون بمعدل ٣ر١٠ في المائة ، واستهلاك الزركونيوم بمعدل ٨ر٤ في المائة .(١)

ومن عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ ، تأثر تطور ما يسمى الفلزات غير الحديدية التقليدية ، تأثرا خطيرا ، بالتقلبات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ، وكانت معدلات نمو هذه الفلزات أدنى بكثير من معدلات نمو الفلزات غير الحديدية المرتبطة بما يسمى القطاعات "المتقدمة" . فازدياد الاستهلاك السنوي من الألومنيوم الأولي على نطاق العالم ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، كان بنسبة ٣ر٥ في المائة ، ومن النحاس النقي ٩ر٢ في المائة ، والقصدير النقي ٢ر٠ في المائة ، والنيكل النقي ٤ر٢ في المائة ، وسبائك الزنك ١ر٢ في المائة ، والرصاص النقي ٨ر٣ في المائة .

وفي أوائل الثمانينات حصل ارتفاع في مستويات محروقات الفلزات غير الحديدية التقليدية ، وكان من أسباب ذلك ميل عدة صانعين الى الابقاء على مستويات الانتاج عالية نسبيا بسبب حاجتهم الملحة الى عملات أجنبية يقوون بها بالتزاماتهم المالية ويدفعون قيمة السلع والخدمات المستوردة . وفي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ هبطت أسعار هذه الفلزات غير الحديدية . وفي عام ١٩٨٢ ، كانت الأسعار الحقيقية للعديد مما يسمى الفلزات غير الحديدية التقليدية هي الأدنى بالنسبة الى العقود الثلاثة السابقة ، بل أنها كانت أدنى من التكاليف التي تكبدها عدد كبير من المنتجين .

وخلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٢ ، التي شهدت حصول تسارع في معدلات نمو الاقتصاد العالمي ، كانت حركة قطاع الفلزات غير الحديدية ضئيلة نسبيا ، نتيجة للتغيرات

---

(١) Pierre-Noel Giraud, "Geopolitique des Ressources Minierer" , Economica, Paris, 1983, pp. 326-327 .

الهيكلية التي أثرت في الاقتصاد العالمي ، وخصوصا في الصناعات الرئيسية التي تستخدم هذه الفلزات . وهكذا نجد مستويات الاستهلاك في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ مماثلة كثيرا للمستويات المسجلة قبل عام ١٩٨٣ ، وأدنى منها في حالة القصدير . أما في حالة النحاس ، فكان مستوى الاستهلاك العالمي الذي بلغ في عام ١٩٨٥ أعلى بقليل من المستوى الذي بلغه في عام ١٩٨١ وأدنى من مستوى عام ١٩٧٩ . أما استهلاك النحاس في البلدان ذات الاقتصاد السوقي بعد الأداء السيء المحقق في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، فيبدو أنه مستقر على نمط ثابت منذ عام ١٩٨٤ . وأما القصدير فكان استهلاكه في عام ١٩٨٥ في البلدان ذات الاقتصاد السوقي أدنى مما كان عليه في عام ١٩٨١ وأدنى بكثير من مستوى الاستهلاك الأقصى لهذا الفلز ، والمسجل في عام ١٩٧٣ . وفيما يختص بالألومنيوم ، حصل ازدياد على جانب من الأهمية في استهلاكه بعد عام ١٩٨٢ . وكان استهلاكه العالمي في عام ١٩٨٤ أضخم من الاستهلاك الذي حقق في السنوات السابقة من الثمانينات ، انما أدنى من مستوى عام ١٩٧٩ . وكان استهلاكه في البلدان ذات الاقتصاد السوقي في عام ١٩٨٥ أعلى بقليل من الاستهلاك الأقصى ، المسجل في عام ١٩٧٩ .

ونتيجة للزيادات البسيطة في الاستهلاك ولارتفاع مستويات المخزونات ، التي بلغت ذروتها في عام ١٩٨٢ ، اتجه المنتجون الى ابقاء مستويات الانتاجية منخفضة نسبيا توخيا لتحسين أسعارهم . ففيما يتصل بالنحاس ، كانت مستويات الانتاج ، على نطاق العالم وكذلك في البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، دون مستويات الاستهلاك . وأدى اتجاه منتجي النحاس ، الذي بدأ في عام ١٩٨٢ ، الى ابقاء مستويات انتاج دون مستويات الاستهلاك ، الى هبوط ضخم في مخزوناتهم والى تحسن مستويات أسعارهم . وفيما يتعلق بالقصدير فكان انتاجه ، ابتداء بعام ١٩٨٣ ، دون استهلاكه ، ولكن تعذر تخفيض مستويات المخزونات التجارية ؛ بل ان مستوى المخزونات في عام ١٩٨٥ كان ، على العكس، أعلى مما كان عليه في عام ١٩٨٢ ، ومستوى الأسعار في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٦ أدنى بكثير مما كانت عليه الأسعار في الأعوام السابقة ، وفي حالة الألومنيوم ، يجد المرء منذ عام ١٩٨٢ نفس الاتجاه الى ابقاء مستويات الانتاج دون مستويات الاستهلاك ، وذلك أمر أحدث انخفاضا في مستويات المخزونات ، انما دون احداث أي أثر مؤات في مستوى الأسعار ؛ ثم ، بعد حصول زيادة هامة في عام ١٩٨٣ ، كان الاتجاه في السنوات التالية الى الانخفاض . ويمكن ملاحظة بعض التحسنات في أسعار الألومينا (أكسيد الألومنيوم) في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٨٧

وكان من التكيفات التي يجريها المنتجون لجعل قدرتهم الانتاجية متمشية مع الاستهلاك ومستويات الأسعار أن أفضت ، من جهة ، الى انخفاضات كبيرة في القدرة الانتاجية حملت باغلاق المصانع ، ومن جهة أخرى ، الى الغاء أو تأجيل المشاريع الجديدة ،وكذلك الى الاتجاه نحو اختيار مواقع جديدة للوحدات الانتاجية ، أو انشاء وحدات انتاجية جديدة ، مع حصر ذلك بالبلدان التي تعرض شروطا مؤاتية جدا فيما يتصل بوفرة الركازات وكلفة الطاقة .

لكن مما يجدر ملاحظته أن امريكا الشمالية كانت مؤخرا ، ونتيجة لشيء من التحسن في الأسعار ولقلة امدادات الفلزات ، تدفع بعدد من شركات الألومنيوم على اعادة

فتح البعض من بوتقات صهر الألومنيوم المتعطلة فيها . ومن هذه الشركات يسعي ذكـــر شركة "ألكان" ، ومصهر "سيرى" ، و "واريك وباديس" التابعين لـ "ألكو" . كما أعلنت "رينولدز ميتالز" أنها تعتزم البدء محددا تشغيل وحدتها الانتاجية في تروشادل .(٢) وأعلن أيضا أنه . ازاء تحسن أسواق الألومنيوم ، سنسانف "ألكان" العمل في مصهرهـــا الأولي في "لاتيريير" ، وأن المقترض ، وفقا لما أعلنته الشركة مؤخرا ، ان تنتـــج ، بحلول نهاية عام ١٩٨٩ ، طنرات من أول وحدة انتاجية قدرتها ٥٠ الى ٠٠٠ ٥٠ طن فـــي السنة . (٣)

---

(٢) Metal Bulletin, 23 June 1987, p.7.

(٣) Metal Bulletin, 19 May 1987, P.11.

٣ - الجهات الفاعلة الرئيسية ودورها

لقد وجدت حكومات البلدان النامية نفسها في مأزق الاضطرار ، من جهة ، الى معالجة الحاجة الملحة الى زيادة صادراتها من الركازات والفلزات غير الحديدية في الأجل القصير ، بحيث تدرّ العملات الأجنبية اللازمة لتسيير اقتصاداتها على نحو عادي ، والرغبة ، من جهة أخرى ، في اتخاذ تدابير تستهدف تحقيق تغييرات هيكلية وتشغيلية في أنشطتها التعدينية والميتالورجية للتغلب على حالتها المتزايدة التدهور .

وتوخيا لمواجهة هذه الحالة الجديدة ، زادت حكومات البلدان النامية ، بطرائق مختلفة من اشتراكها ، مباشرة أو بأسلوب غير مباشر ، في قطاعي التعدين والميتالورجيا عندها .

وعمد عدد من الحكومات ، حرصا منها على منع حصول أي انخفاض في الايرادات التي تدرها هذه الأنشطة ، الى الاضطلاع بنفسها ببعض عمليات الشركات عبر الوطنية . وهكذا اضطلعت حكومة جامايكا ، مثلا ، بالاشراف على مصفاة كلاريندون التي تملكها "ألكوا" لفترة سنتين بدأت في تموز/يوليه ١٩٨٥ . وكان التوضيح الذي أعطي في هذه القضية أن "ألكوا" كانت تنوي اغلاق المصنع بسبب مشاكل في تكاليف التسويق والانتاج . ومن جهة ثانية ، فضلت حكومات أخرى عقد اتفاقات مقايضة ، كالاتفاق الذي ابرم في عام ١٩٨٥ بين حكومة غيانا والاتحاد السوفياتي وتعهدت حكومة غيانا بموجبه بتصدير البوكسيت الى الاتحاد السوفياتي لقاء آلات ومنتجات صيدلانية . وعلى غرار ذلك ، دخلت حكومة سورينام في اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا عليها بموجبه ، لقاء السلع المصنعة التي تتلقاها من هذا البلد ، امداده بكمية من البوكسيت تغطي نسبة تصل الى ٣٠ في المائة من قيمة هذه السلع ، على أن تغطي نسبة الـ ٧٠ في المائة المتبقية في شكل خطابات اعتماد .

وتشجع حكومات البلدان النامية أيضا اتفاقات التعاون بين بلدان الجنوب . ومن الأمثلة على ذلك الاتفاق الذي عقد بين البرازيل وسورينام ، الذي تعهدت البرازيل بموجبه بفتح اعتماد قيمته ٢٠ مليون دولار لسورينام ، مقابل الألومينا . وثمة مثل آخر هو العقد الذي أبرم مؤخرا لانتاج أنابيب النحاس للسوق الصينية في اطار مشروع مشترك اسمه "شركة بكين - سانتياغو لأنابيب النحاس" . ويتوقع لهذا المشروع الصيني - الشيلي المشترك أن يبني في بكين ، في غضون السنتين القادمتين ، مصنعا قدرته من ١٠ الى ٠٠٠ ١٥ طن في السنة . (٤) كما أن لدى مصهر "باد اينغ" للزنك في تايلند ، الذي بدأ العمل في عام ١٩٨٥ ، برنامجا هاما للتصدير موجها ، على نحو أساسي ، الى بلدان تقع في المنطقة : الصين وكوريا الجنوبية والفلبين . (٥)

---

(٤) Metal Bulletin, 24 March 1987, P. 8.

(٥) Metal Bulletin, 2 September 1986, p. 9.

وعمد عدد من الشركات الرسمية ، توخيا لتحسين فعالية وربحية عملياتها ، الى ابرام اتفاقات مساعدة تقنية مع شركات عبر الوطنية ، فوقعت مؤسسة "شركة تنمية صناعة البوكسيت" في غيانا ، وهي شركة تشغلها الدولة ، اتفاقا مع "رينولدز" مدته خمس سنوات ويقضي بأن تقدم اليها "رينولدز" المساعدة التقنية حتى عام ١٩٨٩ .

ويقوم عدد من الحكومات في الوقت الحاضر ، من أجل زيادة صادراته من الركازات والفلزات غير الحديدية في الأجلين المتوسط والطويل ، بوضع وتنفيذ مشاريع مشتركة تنطوي على استخدام رؤوس أموال أجنبية : فاليابان والبرازيل ، تعملان ، مشتركتين ، في بناء مصهر في فيلا دي كوندي ؛ واكوادور وبلجيكا تنقبان عن النحاس والموليبدنوم في شمال شرق اكوادور ؛ وشركة "أوكي تيدي للتعدين" في بابوا - غينيا الجديدة توصلت مؤخرا الى عقد اتفاق مدته خمس سنوات لتوريد النحاس المركز الى اتحاد شركات يابانية قوامه ٧ مصاهر . وقد وقعت عقود أخرى مع "كوريا للتعدين والصهر" ومع "نورد دويتشي أفينري" . (٦)

وتعقد حكومات بعض البلدان النامية مع شركات عبر الوطنية مفاوضات غايتها حفظ أو تحسين الترتيبات الضريبية والقانونية التي تضمن لها من صادراتها مستوى مقبولا من الدخل ، في وقت وهن فيه موقعها التفاوضي بفعل حالة السوق العالمية للركازات والفلزات غير الحديدية . فحكومة غينيا تتفاوض الآن مع "شركة غينيا للبوكسيت" بشأن جداول ضرائب التصدير ، وأي خسارة في المبلغ الذي يدفع عن كل طن يصدر من شأنه أن يجعل البلد في وضع اقتصادي ومالي عسير ، اذ ان صادرات البوكسيت والألومينا تدرّ نحو ٩٣ في المائة من دخل غينيا من العملات الأجنبية . (٧) ويمكن فوق ذلك ، أن تترتب بعض الانعكاسات على سائر البلدان النامية المصدرة للألومنيوم في مفاوضاتها المقبلة مع الشركات عبر الوطنية .

وتقوم بعض البلدان النامية ، استنادا الى النتائج التي حققت حتى الآن في أنشطتها التعدينية والميتالورجية ، بالترويج لأشكال جديدة من التنمية تستهدف منها زيادة تأثير قطاع الفلزات غير الحديدية في اقتصاداتها. وتحلل بعض الحكومات امكانات ومزايا الترويج لتوسيع نطاق التكامل الرأسي لصناعات الفلزات غير الحديدية توخيا لزيادة القيمة الوطنية المضافة الى صادراتها ، ولتحقيق تنويع أكبر في انتاجها. كما أنها تجري تكليفات بدراسات عن امكان زيادة انتاج الفلزات البسيطة التي توجد في ركازات الأنواع غير الحديدية الثقيلة . يضاف الى ذلك أن هناك تساؤلات تثار بشأن

---

(٦) Metal Bulletin, 24 March 1987.

(٧) تعتزم غينيا تخفيف اعتمادها على مداخيل البوكسيت بتنويع انتاجها التعديني والتركيز على تنمية الزراعة للحد من الواردات الغذائية (Metal Bulletin, 7 October 1986, p. 19).

السياسة الانمائية الموجهة في جوهرها نحو الخارج ، التي ينتهجها قطاع الفلزات غير الحديدية لتحقيق هدف أولي هو كسب العملات الأجنبية . وكان من ضمن هذه التساؤلات ذلك الرأي المطروح ومفاده أن نمو هذا القطاع ينبغي تعزيزه بحيث تنشأ هياكل انتاجية أكثر تماسكا على الصعيدين الوطني والاقليمي ، بواسطة بناء روابط أوثق بين قطاع صناعات الفلزات غير الحديدية وسائر قطاعات الاقتصاد . لكن من المهم ، رغم ذلك ، أن نلاحظ أن الغالبية العظمى من البلدان النامية ليس عندها خطط متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لتنمية قطاع الفلزات غير الحديدية .

وتتبع الشركات عبر الوطنية ، بشأن الاستثمارات الجديدة ، نهجا يتسم بقسط لا بأس به من الحذر . وهي ، علاوة على ذلك ، توجه الآن هذه الاستثمارات وجهة جديدة . ولا مغالاة ، اجمالا ، في القول ان هناك ميلا الى تفضيل اجراء الاستثمارات الجديدة ، على نحو رئيسي ، في استراليا وكندا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية ، والى حد ما في غينيا .

وقد مالت هذه الشركات عبر الوطنية ، بالتدريج ، الى تركيز أنشطتها على المراحل النهائية لعملية الصنع التحويلي ، مثل صنع المنتجات شبه التامة ، والتخفيف من تركيزها على العمليات الأولية . ويكمن السبب الرئيسي لذلك في أن المنطق الذي استندت اليه عملية تحديد الأسعار في السنوات الأخيرة أفاد اجمالا منتجات المراحل النهائية برفع مستوى أسعارها . وهكذا نجد ، مثلا ، أن أسعار سبائك الألومنيوم بقيت مستقلة نسبيا عن الأسعار التي تستوفى عن المنتجات شبه التامة ؛ وعندما كانت أسعار السبائك منخفضة ، كانت الأصناف شبه التامة تباع بمستويات أسعار أعلى نسبيا . كما مالت الشركات عبر الوطنية ، في برامجها الخاصة بالبحث والتطوير ، الى اعطاء الأولوية لمرحلة الانتاج فيما يتعلق بالمنتجات شبه التامة وبغيرها من المنتجات . (٨)

وحكومات البلدان المتقدمة النمو تتابع باهتمام ، هي أيضا ، عمليات الميتالورجيا غير الحديدية . وقد وافقت سلطات الحكومة الكندية على تقديم قرض بلا فائدة قيمته ١٤ مليون دولار كندي لـ "مناجم غاسبي" التابعة لشركة نوراندا ، للمساعدة على اعادة فتح منجم النحاس المذكور . (٩) ومنحت المملكة المتحدة ، في صفقة اجمالية ، قرضا قيمته ٢٥ مليون جنية استرليني وغابته مواطنة عمليات التعدين في منجمي "ساوث كروفتي" و "ويل جاين" التابعين لشركة "ريو تنتو - زنك" . وسينفق هذا المال على تحديث المرافق التماسا لتخفيض تكاليف الانتاج . (١٠)

---

(٨) يجدر بالملاحظة أنه ، بينما تميل الشركات عبر الوطنية الكبيرة ، عموما، الى تركيز اهتمامها على المراحل النهائية للعملية الميتالورجية ، مثل صنع المنتجات شبه التامة ، لا تزال "ألكان" ملتزمة البيع الصافي لسبائك الألومنيوم ، التي تبلغ مبيعاتها نحو ٢٥ في المائة من قدرتها الانتاجية (Metal Bulletin, 23 June 1987, p. 7) .

(٩) Metal Bulletin, 19 May 1987, P.9 .

(١٠) Engineering and Mining Journal, March 1987, P. 67 .

ويروج منتجو الفلزات غير الحديدية الآن لرابطات أو مؤسسات جديدة ستقدم لهم مزيدا من الضمانات في عملياتهم ، بالرغم من انهيار نظام حماية أسعار القصدير لدى المجلس الدولي للقصدير . والنتائج المتواضعة التي حققتها الرابطة الدولية للبوكسيت بالتوصية بأدنى الأسعار للبوكسيت والألومينا في عام ١٩٨٥ .

وبناء على مبادرة من منتجي النيكل في أمريكا الشمالية ، انشىء معهد للتطوير في مجال النيكل غايته استجلاء استخدامات وأسواق جديدة والاضطلاع بمزيد من دراسات البحث والتطوير . وعلى غرار ذلك ، اقترحت كندا واليابان والولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ أن ينشأ ، بمشاركة من الحكومات والخبراء ، فريق دراسي دولي معني بالنحاس ويشارك فيه الحكومات والخبراء ، غايته جعل أبعاد السوق أكثر وضوحا ، والتشجيع على تحسين التفاهم بين مختلف الجهات العاملة النشطة في هذا المجال .

٤ - عملية التصنيع والفلزات غير الحديدية

٤ - ١ بعض الملاحظات المتعلقة بتنمية قطاع التعدين والميتالورجيا

تتسم البلدان النامية المنتجة للخامات والفلزات غير الحديدية باختلاف الخصائص الانتاجية وتباين الآفاق والاستراتيجيات . ويعتبر انتاج الفلزات غير الحديدية في بعض البلدان النامية أمرا أساسيا لتسيير الاقتصاد الوطني تسييرا طبيعيا ، نظرا الى أن تصدير خاماتها أو فلزاتها يشكل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي لديها . أما في البلدان النامية الأخرى ، فعلى الرغم من أن تأثير قطاع الفلزات غير الحديدية في الاقتصاد لا يكاد يذكر حاليا ، الا أن دور هذا القطاع في الاقتصاد ينتظر أن يتزايد بقدر كبير في المستقبل .

ويلاحظ أن آفاق التوسع في هذا القطاع في المستقبل تبدو ضئيلة بالنسبة لبعض البلدان النامية المنتجة لهذه الفلزات ، نظرا لما يتعرض له انتاجها من بعض المعادن المعينة - مثل القصدير - من كساد شديد في جميع أنحاء العالم . وعلى العكس من ذلك ، تبدو آفاق المستقبل في بعض البلدان الأخرى مؤاتية ، بسبب نوع مواردها المعدنية وجودتها ووفرتها ، بالاضافة الى الانخفاض النسبي لتكاليف الاستخراج والتجهيز ، والطاقة ، وارتفاع مستوى التكامل القائم بين قطاع الخامات والفلزات غير الحديدية وبين بقية قطاعات الاقتصاد . وقد شرعت بعض هذه البلدان في برامج استثمارية تتسم بالطموح .

ولا تتماثل خصائص هيكل الانتاج ولا الاستراتيجيات الانمائية لهذه البلدان في كل مكان . فهنالك عدد من المنتجين الذين ركزوا اهتمامهم بصفة رئيسية على مرحلة الاستخراج ، بينما بلغ البعض الآخر مستوى أعلى من التجهيز والتكامل الرأسي . وبالمثل ، تختلف أيضا درجة ارتباط قطاع الفلزات غير الحديدية ببقية قطاعات الاقتصاد . فهذا القطاع يعتبر في بعض البلدان مجالا شبه منعزل قليل الروابط بسائر قطاعات الاقتصاد ، حيث يوجه انتاجه في المقام الأول نحو التصدير ، في حين أن هذا القطاع نفسه في بعض البلدان الأخرى المنتجة للفلزات غير الحديدية يقيم روابط على درجة من الأهمية مع سائر قطاعات الاقتصاد ، مما يجعله أداة للتنمية الداخلية الى جانب كونه مصدرا لايرادات النقد الأجنبي .

على أنه برغم التنوع الذي يميز بينها ، فان معظم البلدان النامية التي تنتج الخامات والفلزات غير الحديدية اتبعت نمط نمو موجه الى الخارج . وكان الهدف الأساسي من تصميم أنشطة التعدين والميتالورجيا واقامتها يتمثل في رفع معدلات التصدير ، بغية أن تصبح في النهاية من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الانتاجية وغيرها من المنتجات التي تحتاج اليها اقتصاداتها .

وعلى اختلاف أشكاله ، فان هذا النمط الانمائي القائم على التصدير لم يسفر في حالات عديدة عن نتائج ايجابية من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية . فقد كان هذا النمط في بعض الحالات منفصلا عن مستوى التجهيز الذي تتطلبه المنتجات المصدرة : ذلك أن بلوغ مستوى أعلى من تجهيز الخامات و/أو المعادن لا يكفل بالضرورة تحقيق

توارن أفضل في النقد الأجنبي ، بالرغم من ارتفاع سعر الوحدة من منتج التصدير ، ويعزى ذلك في حالات عديدة الى الحاجة الى المزيد من الواردات الوسيطة المتنوعة والى مستوى أعلى من المديونية حتى يتسنى انشاء طاقة الانتاج الجديدة .(١١) وفي أغلب الأحيان ، نجد أن القيمة المضافة الزائدة التي تتولد على هذا النحو تستنفدها التكاليف المفرطة لشراء المعدات ودفع الجعالات المفروضة على اقتناء التكنولوجيا وارتفاع سعر الفائدة على القروض المتلقاة . وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية آلية بين منتجات التصدير المجهزة تجهيزا أكثر شمولا وتزايد ايرادات النقد الأجنبي من ناحية ، وبين الأداء الاقتصادي والمالي الأفضل من ناحية أخرى ؛ فهذه العلاقة سوف تتوقف على الحساب الاقتصادي لكل موقف بعينه .(١٢)

وبخلاف النتائج الاقتصادية والمالية المحدودة التي تحققها البلدان النامية في قطاع التعدين بوجه عام ، وفي قطاع الخامات والفلزات غير الحديدية بوجه خاص ،(١٣) تعاني البلدان النامية من عقبات هيكلية رئيسية لا تستطيع السيطرة عليها ، حيث تظهر هذه العقبات في شكل اتجاه نزولي على نطاق العالم كله في مستويات استهلاك الفلزات التقليدية غير الحديدية وهبوط عام في أسعارها . ومن ناحية أخرى ، قد تتيح الظروف الطبيعية المؤاتية التي تسود في بعض البلدان النامية امكانية تعزيز مركزها في السوق الدولية وزيادة هيكلها الرأسي عن طريق ايلاء المزيد من العناية للمراحل النهائية لعملية التصنيع ، بحيث لا تأخذ في اعتبارها الطلب الأجنبي عليها فحسب ، بل والطلب المحلي أيضا . ويستلزم كل ذلك اجراء تحليل تفصيلي للخبرات الانمائية في الماضي والبحث عن استراتيجيات بديلة للتنمية .

---

(١١) أشار جون م. روتجيب بجامعة بوستون في مقاله المعنون "توعل الاستثمارات في الصناعات التحويلية والاستخراجية والديون العامة الخارجة في دول العالم الثالث" ، الذي نشر في مجلة التنمية العالمية ، المجلد ١٢ ، رقم ١٢/١١ ، الصفحات ١٠٦٣ - ١٠٧٥ ، ١٩٨٤ (بالانكليزية) ، الى أنه لا توجد في أمريكا اللاتينية أية علاقة مباشرة بين الاستثمار في الصناعات الاستخراجية وبين الزيادة في الديون ، في حين أن الاستثمار في الصناعات التحويلية يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الزيادة .

(١٢) في مقال بقلم بيير نويل جيرو بعنوان "الجغرافيا السياسية للموارد المعدنية" ، ايكونوميكا ، باريس ١٩٨٣ ، الصفحات ٦٧٧ - ٦٩٠ (بالفرنسية) ، يقارن الكاتب بين موارين النقد الأجنبي لشركتي ABC و Friguia في غينيا ، اللتين تصدران كل انتاجهما ، حيث تصدر الأولى انتاجها في شكل خام وتصدر الثانية في شكل مجهز . ويوضح تحليله أن علاقة ميزان النقد الأجنبي بصادرات شركة CBG أعلى من العلاقة المناظرة بالنسبة لشركة فريغيا Friguia . والسبب الأساسي الذي قدمه الكاتب هو التكاليف المرجحة ترجيحا باهظا نسبيا لاستيراد المدخلات اللازمة لتجهيز البوكسيت بواسطة شركة فريغيا Friguia .

(١٣) المرجع نفسه ، الصفحتان ٦٥٢ - ٦٥٣ (بالفرنسية)

٤-٢ الاستراتيجيات البديلة : بعض الجوانب ذات الصلة الواجب بحثها

لا يمكن الفصل بين تنمية قطاع التعدين والميتالورجيا في البلدان النامية وبين تنمية القطاع الصناعي واقتصاد البلد . وقد دأبت غالبية البلدان النامية حتى الآن على تنمية هذا القطاع كجزء من عملية تستهدف تشجيع الصادرات و/أو عملية احلال الواردات بلا تمييز استجابة لنمط استهلاكي مستورد . ويعمل عدد قليل من البلدان على تنمية قطاع التعدين والميتالورجيا لديها في اطار سياسة انمائية تستند الى انشاء نظام انتاجي متماسك على الصعيدين الوطني والاقليمي والى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان عن طريق تحسين العلاقة بين قطاعات الزراعة والتشييد والصناعة .

وعلى ضوء هذه الملاحظات ، قد يبدو أن قطاعي التعدين والميتالورجيا يقومان بوظائف اقتصادية مختلفة في البلدان النامية المختلفة . فمن ناحية ، قد يكمن الهدف من استخراج الفلزات غير الحديدية وتجهيزها بالدرجة الأولى في توفير السلع المستخدمة كمدخلات أساسية للانتاج الداخلي ؛ أو قد يكون المستهدف - من ناحية أخرى - هو توجيه هذه المعادن أساسا نحو التصدير ، وبذا لا تؤثر الا تأثيرا غير مباشر على التصنيع المحلي . وسيتوقف هذا التأثير غير المباشر على مستوى التجهيز ونوع المنتج والهيكل الصناعي الأساسي القائم في البلد .

وقد يتولد هذا التأثير غير المباشر على عملية التصنيع عن طريق تزويد قطاع الفلزات غير الحديدية بالمدخلات من مختلف قطاعات الاقتصاد على أساس عملية انتقائية لاحلال الواردات ؛ وبالمثل عن طريق تمويل المنتجات المستوردة التي يحتاج اليها البلد لتسييره على نحو طبيعي ، وكذلك عن طريق ايجاد فرص العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة .

٤-٢-١ التنمية الموجهة الى الداخل من أجل تنمية أكثر تكاملا على الصعيدين الوطني والاقليمي

يكمن الهدف من النمط الموجه الى الداخل لتنمية صناعة التعدين والفلزات غير الحديدية في تعزيز الروابط بين هذه الصناعة وبين قطاع السلع الانتاجية ، ومقصده الرئيسي هو توفير أساس لانتاج الآلات والمعدات والمدخلات اللازمة لزيادة انتاج قطاعي الزراعة والتشييد وانتاجيتهما . وعلاوة على ذلك ، فان هذا النمط لا بد وأن يؤدي الى دعم الروابط بين قطاع التعدين والميتالورجيا وبين قطاعي النقل والطاقة بتزويدهما بالمدخلات الأساسية التي يحتاجان اليها .

وتحقيقا لذلك ، ثمة ضرورة لتحديد منتجات الفلزات غير الحديدية التي يعتزم صنعها تحديدا موثوقا به على نحو منظم ومنسق في مختلف البلدان النامية ؛ مع التركيز بصفة خاصة على انتاج المنتجات غير الحديدية شبه التامة الصنع والتامة الصنع التي يمكن انتاجها بطريقة تتسم بالمرونة في منشآت صغيرة ومتوسطة .(١٤) وهذا يتطلب بدوره اعداد دراسات تقنية واقتصادية بشأن مواصفات منتجات الفلزات غير الحديدية اللازمة

---

(١٤) للاطلاع على المزيد من التفاصيل ، أنظر المسألة ٢ .

للسلع الانتاجية والمنتجات الأخرى التي ينبغي تشجيع صنعها محليا . وسوف تتوقف مجموعة منتجات الفلزات غير الحديدية الواجب انتاجها في مختلف البلدان النامية الى حد كبير على خصائص الانتاج في تلك البلدان وعلى الأصول المادية والتقنية للهياكل الأساسية لديها . أي أن الدور الذي ينبغي أن يقوم به قطاع الفلزات غير الحديدية في عملية التصنيع ، وكذلك الطابع المقرر اضفاؤه على روابطه ببقية قطاعات الاقتصاد ، سوف يختلفان من بلد الى آخر أو من مجموعة بلدان الى أخرى .

ويتطلب التنفيذ الفعال لنمط التنمية الموجهة الى الداخل بصفة رئيسية في قطاع الفلزات غير الحديدية في البلدان النامية اجراء تحليل مفصل لبعض الجوانب الرئيسية حتى لا تصبح عقبات هامة تعوق تحقيق هذه السياسة . ومن بين هذه الجوانب، ينبغي الاشارة بوجه خاص الى المجال الاقتصادي المحدود للبلدان النامية ، وطبيعة التكنولوجيا المقرر اتباعها،ومستويات وهيكل الأسعار السائدة في السوق العالمي .

وبالنظر الى النمط الحالي للتكنولوجيات المستوردة ومستويات الأسعار العالمية وهيكلها ، فان صنع منتجات معينة من الفلزات غير الحديدية للاستهلاك الداخلي في البلدان النامية ذات الأسواق المحدودة يصعب تنفيذه على نطاق واسع .

وكي يتسنى للبلدان النامية التغلب على بعض هذه العقبات ، ينبغي لها أن تعزز التعاون الاقليمي أو دون الاقليمي عن طريق صياغة برامج تكميلية . وينبغي أن تعين هذه البرامج الوقت اللازم لتنفيذها وأن تحدد بالضبط المكان الذي تقام فيه الوحدات الانتاجية كي يتسنى تحقيق تنمية متوازنة يكون من شأنها الحيلولة دون ايجاد تفاوتات بين مختلف البلدان المشتركة في البرنامج .

ومن الأهمية بمكان أيضا ، أن تنتقي البلدان النامية تكنولوجيات تتناسب مع أسواقها الداخلية ، وأن تنتفع بمواردها بصورة أكثر فعالية . وهذا يقتضي أن تبذل هذه البلدان جهودا ملموسة في ميدان البحث التكنولوجي كي تتجنب مجرد تكرار التكنولوجيات المتقدمة التي تستحدث في البلدان الصناعية ، اذ أن محور الاهتمام ينبغي أن ينصب على تصميم التكنولوجيات الموجهة نحو تلبية احتياجاتها الحقة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يلزم في أحيان كثيرة جدا "تجزئة" صفقات التكنولوجيا المستوردة و "اعادة تجميعها" وفقا للحاجات المحددة للبلدان النامية . وبالمثل ، يقتضي هذا الجهد لخلق التكنولوجيا و/أو تحويلها أن تؤخذ في الاعتبار الانجازات التكنولوجية التي حدثت في سائر القطاعات . ففي قطاع صناعة الصلب ، الذي ينظر اليه دوما على أنه صناعة تتكون من منشآت كبيرة ، وحيث تمثل وفورات النطاق عاملا من أهم عوامل الانتاجية ، يميل الاتجاه الحالي بشكل متزايد الى انشاء مصانع مصغرة ذات مستويات انتاجية مقاربة - وأحيانا متفوقة (بالنسبة لمنتجات معينة) - على نظائرها في المصنع الضخم للحديد والصلب القائم على الفرن العالي .

ويعجز العديد من البلدان النامية في أحيان كثيرة عن تشجيع انتاج بعض الأصناف المعنية المصنوعة من الفلزات غير الحديدية واللازمة لاقامة نظام انتاجي أكثر تماسكا على الصعيد الوطني أو الاقليمي ، نظرا لاستحالة ذلك بسبب هيكل الأسعار السائد في السوق العالمية وتكاليف الانتاج الداخلي في البلد المعني .

ويمكن للبلدان النامية التي تقرر تشجيع اتباع نهج انمائي أكثر توجها الى الداخل ، اذا اعتبرته ملائما ، أن تحدد الأسعار التي تسمح لها بتنظيم مواردها على نحو يلبي احتياجاتها الرئيسية . وهذا يعني أنه ينبغي لهذه البلدان أن تستخدم في تحديد قدراتها الانتاجية حسابا اقتصاديا يستند الى أرشد استخدام لمواردها الداخلية ، والاحتياجات الفعلية لغالبية السكان ، والانتفاع الأمثل بالفوائض الداخلية على نحو يتوافق مع القيود التي تفرضها مستويات التكلفة . وينبغي أن ينظر الى الأسعار العالمية في المقام الأول على أنها مقياس معياري أو مرجع استادي ، وليس على أنها عامل خارجي مفروض قسرا على الحسابات الاقتصادية لكثير من البلدان النامية .

٤-٢-٢ تطوير انتاج الفلزات غير الحديدية بغرض التصدير

يتمثل المفهوم الرئيسي الذي يستند اليه هذا النمط من التنمية الموجهة الى الخارج في تزايد حاجة البلدان النامية الى النقد الأجنبي لاستيراد المدخلات والآلات التي تحتاج اليها مختلف قطاعاتها الاقتصادية لأغراض تنميتها . وتتضمن هذه الاستراتيجية أيضا الفكرة شبه العالمية التي مؤداها أنه كلما ارتفع مستوى تجهيز المنتجات المصدرة ، كلما ازدادت الايرادات الصافية من النقد الأجنبي ومن ثم ازداد تأثيرها غير المباشر على الاقتصاد في مجموعه . غير أنه لا توجد ، حسبما سبق البيان ، أي علاقة آلية بين زيادة التوسع في تجهيز الصادرات وبين النتائج الاقتصادية والمالية الأفضل ، لأن هذه النتائج تعتمد الى حد كبير على الأوضاع الفعلية للبلد وعلى طبيعة انتاجه .

ويتمثل أحد البدائل الممكنة في اطار هذا النمط لتنمية قطاع التعدين والميتالورجيا في تصدير الركاز في مشكلة الخام ، بقصد الحصول أساسا على المنتجات الغذائية لسد العجز التغذوي للسكان ، بالاضافة الى الآلات والمعدات اللازمة لتلك القطاعات التي تعتبر ذات أهمية قصوى .

ويمكن لأي بلد من البلدان النامية التي تتوافر لديها الخامات غير الحديدية أن يحفز نشاطه الزراعي الهادف الى انتاج مواد الاستهلاك الأساسية بأن يدفع تكاليف استيراد المعدات والأسمدة ومبيدات الآفات عن طريق تصدير هذه الخامات . وستكون لأي سياسة انمائية من هذا النوع مبرراتها الاقتصادية اذا استطاعت صادراتها من الركاز ، بسعر السوق العالمية ، أن تدر الفوائض الداخلية اللازمة لتمويل الواردات التي تحتاج اليها الزراعة دون اللجوء الى استغلال احتياطيات الركاز غير القابلة للتجدد . وسوف يستند الحساب الاقتصادي في هذه الحالة الى اقامة علاقة بين حجم الركاز المصدر وبين المعدل الذي يمكن به توليد الفوائض الداخلية .

وهناك بديل انمائي آخر يتمثل في تصدير الفلزات غير الحديدية الى السوق العالمية على مستويات مختلفة من التجهيز ، حيث يمكن أن يكون ذلك بديلا سليما من

الناحيتين الاقتصادية و المالية ، بالنظر الى هيكل الاسعار العالمية ، شريطة أن يتوافر لدى البلدان النامية التي تنتهج هذه الاستراتيجية احتياطيات غزيرة من ركاز الفلزات ومن الطاقة بتكاليف أقل من الدول المتقدمة النمو ، كي يتسنى لها تعويض التكاليف الأكثر ارتفاعا بشكل عام للآلات و المعدات التي تستوردها . وعلاوة على ذلك ، فان جهد الاستثمار الرئيسي اللازم لهذا البديل لا بد أن يسفر عن زيادة ملموسة في القيمة المضافة التكميلية وعن زيادة ايجابية كبيرة في صافي ميزان النقد الأجنبي .

وتوجد في اطار هذا البديل متغيرات مختلفة للتكامل الرأسي والأفقي . فهناك بعض البلدان التي تميل الى تحبيذ التكامل الرأسي ، متخذة من المنجم نقطة انطلاق ، ومن تصدير المنتجات المكررة نهجا مفضلا . وهناك في مقابل ذلك بلدان أخرى كانت تعطي الأولوية لانتاج وتصدير المنتجات نصف المصنعة استنادا الى المدخلات المستوردة ، ثم اتبعت بعد ذلك سياسة التكامل الصاعد بالاتجاه الى انتاج هذه المدخلات .

وفيما يتعلق بالتكامل الأفقي ، نجد أن عددا من البلدان التي خصصت في البداية كل انتاجها للتصدير قد عادت بعد ذلك توجه جزءا من هذا الانتاج للاستهلاك الداخلي ، بالاضافة الى تشجيع الحصول على المدخلات من الصناعة الوطنية . وقد أدى ذلك الى ايجاد مجموعة أوثق من الروابط بين قطاع الفلزات غير الحديدية وبين بقية قطاعات الاقتصاد . وتصدر بلدان أخرى كل انتاجها تقريبا وتستورد قدرا كبيرا من المدخلات و المعدات التي تحتاج اليها ، مما يجعل قطاع الفلزات غير الحديدية فيها يمثل مجالا منعزلا داخل الاقتصاد .

ويتطلب الانتاج الموجه بصفة رئيسية للتصدير تكنولوجيا ذات قدرة تنافسية على المستوى العالمي ، وكذلك قنوات للتسويق تكفل بيع المنتجات . وقد أدت هذه العوامل الى اشتراك رأس المال الأجنبي بقدر كبير في تنمية قطاعات الفلزات غير الحديدية الموجهة نحو التصدير . ويختلف مستوى هذا الاشتراك من بلد الى آخر ، كما أنه يتوقف على نوع المنتجات موضع البحث . فقد بعض البلدان النامية ، جرى تعزيز هذا القطاع أساسا عن طريق الاستثمارات المباشرة من جانب الشركات عبر الوطنية التي تعتبر المالكة الرئيسية للمؤسسات المقامة . وفي بلدان أخرى ، أقيمت مشاريع مشتركة تساهم الدولة و القطاع الخاص الوطني في ملكيتها مع الشركات عبر الوطنية . وفي هذا النهج ، غالبا ما تنهض القروض الأجنبية بدور في اقامة الطاقات الانتاجية الجديدة يفوق دور الاستثمار المباشر . وهناك أيضا بلدان تمتلك فيها الدولة المؤسسات والمنشآت ، غير أنها تبرم في بعض الظروف عقودا مع الشركات عبر الوطنية لتقديم المساعدة التقنية وللتسويق .

أما تصدير الخامات و الفلزات غير الحديدية من أجل الاستيراد غير المقيد للسلع الكمالية وانشاء صناعة تقتصر أساسا على عمليات التجميع فانه أمر لا يمكن تبريره من الناحية الاقتصادية ، سواء من زاوية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان أو من زاوية اقامة نظام انتاج متماسك .

٥ - نمط جديد في الاستثمار والتمويل

خفضت الشركات عبر الوطنية التي تمارس نشاطها في مجال الفلزات غير الحديدية منذ أواخر الستينات تقريبا من استثمارها المباشر في البلدان النامية . وتسارع انتشار أنماط جديدة من الاستثمار منذ منتصف السبعينات بظهور مصادر جديدة للتمويل . وزادت المصارف التجارية وأجهزة تمويل الصادرات وشركات التأمين والصناديق الحكومية في البلدان المنتجة للنفط من اشتراكها في تمويل مشاريع الفلزات غير الحديدية .

وارتبط توفر هذه المصادر بأزمة النفط في فترة السنتين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حيث حاول مستوردو المعادن والفلزات في أوروبا واليابان تثبيت الامدادات المعدنية والفلزية عن طريق دعم الاستثمار في مصادر جديدة ، في حين حاولت المصارف التجارية الاستثمار في مجمع الدولار الأوروبي الذي نما بسرعة بفضل الأرصدة التي دخلته من البلدان المنتجة للنفط .

وقد نجم تقلص حصة الشركات عبر الوطنية التدريجي في الاستثمار المباشر . عن زيادة الاهتمام الوطني في البلدان النامية باستخراج الفلزات غير الحديدية وتجهيزها وملكيتها للمناجم فقد زادت البلدان النامية من سيطرتها الوطنية على قطاع الفلزات غير الحديدية بوسائل شتى منها فرض أشكال من الرقابة الحكومية وزيادة الضرائب وتعزيز الكفاءة الوطنية وتأميم رؤوس الأموال الأجنبية اما جزئيا أو كليا . (١٥)

يضاف الى ذلك أن بعض الشركات عبر الوطنية عمدت الى تحويل شركاتها الفرعية المملوكة لها كليا الى مشاريع مشتركة مع مؤسسات وطنية . وفي مجال صناعة النحاس ، كانت شركة كينيكوت (Kennecott) في شيلي سبّاقة في اعتماد نهج المشاريع المشتركة . وفي عام ١٩٧٦ باعت شركة أساركو (Asarco) جميع أصولها لحكومة المكسيك . في حين اكتفت الشركات عبر الوطنية في حالات أخرى بتوريد التكنولوجيا دون المساهمة في رأس المال . وكانت الشركة البرازيلية للألومنيوم Companhia Brazileira do Aluminio في البرازيل في عداد أولى الشركات التي اتبعت هذا النهج الأخير .

وانصرف اهتمام المستثمرين والمصارف التجارية والشركات عبر الوطنية عن مشاريع استخراج المعادن وتجهيزها في الثمانينات عما كان عليه قبل عشر سنوات ، وذلك بسبب استمرار عدم التوازن بين العرض والطلب الناجم ، في جملة أمور ، عن الانكماش الاقتصادي العالمي وتقلص كثافة استخدام المعادن التقليدية في البلدان الصناعية .

وفي حالة النحاس ، مثلا ، انخفض معدل الاستثمار بالنسبة للمشاريع قيد التشييد في البلدان النامية بما تراوحت قيمته في أواخر السبعينات بين ٥ و ١٠ بلايين دولار

---

(١٥) Radetzki, Marian "Has political risk scared mineral investment away from the deposits in developing counties?" World Development, Vol. 10, No. 1, 1982, pp. 42 - 43.

أمريكي الى حوالي نصف هذه القيمة في عام ١٩٨٧ ، حيث بلغ ٣ بلايين دولار . وكانت الطاقة الانتاجية الاضافية متفاوتة التوزيع بين المناطق المنتجة للنحاس في البلدان النامية . وتركز الاستثمار في أمريكا اللاتينية ، في حين تعذر على المنتجين في افريقيا الحفاظ على المستويات النسبية لطاقتهم الانتاجية ، بل وتقلصت طاقتهم هذه بالأرقام المطلقة في مجال صهر المعادن وتنقيتها . وكادت المشاريع قيد التشييد في البلدان الافريقية أن تنخفض في أوائل الثمانينات الى الصفر ولكنها أخذت تزداد ببطء منذ ذلك الحين . وتتركز المشاريع الافريقية ، على الأكثر ، في مرحلة استخراج المعادن من سلسلة الانتاج .

وسجل الاستثمار في قطاع النحاس تدهورا في البلدان الآسيوية على نحو مماثل لتدهوره في افريقيا ولكنه حافظ على مستوى أعلى طيلة العقد . وفي منتصف الثمانينات سجلت آسيا ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمارات في هذا المجال .

وتجدر الاشارة الى أن حجم مشاريع النحاس تقلص عام ١٩٨٠ بعد أن تزايد تعقيدات هذه المشاريع في نهاية ١٩٧٠ . ويعتبر ذلك انعكاسا للتحول نحو اصلاح المنشآت القائمة بدلا من اقامة مشاريع جديدة .

٦ - مصادر تمويل قطاع الفلزات غير الحديدية في الثمانينات

ليس من المحتمل أن تكون المصادر التقليدية التي وفرت الموارد المالية لقطاع الفلزات غير الحديدية في السبعينات مستعدة للاستمرار في توفير هذه الموارد في المستقبل . اذ أصبحت المصارف التجارية أقل رغبة في الاشتراك في مشاريع كبيرة ومعقدة في مجال الفلزات غير الحديدية ، لا سيما في البلدان النامية .(١٦) ومن المرجح أيضا أن تتقلص كثيرا أهمية الدور الاستثماري الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية عما كانت عليه عام ١٩٧٠ . أما المصادر الرئيسية لرأس المال المتاح للبلدان النامية في أواخر عام ١٩٨٠ فهي : رأس المال الوطني الخاص ، مصادر داخلية مستمدة من مشاريع حكومية ، وكالات دولية عامة ، هيئات انمائية وطنية ، قروض استثمانية للصادرات ، والاقتصادات المخططة مركزيا .(١٧)

وأخذت أهمية رأس المال تزداد حاليا في مجال الاستثمار في مشاريع الفلزات غير الحديدية . وغالبا ما تكون المصادر الوطنية للعملات الأجنبية محدودة جدا في البلدان النامية ، ولكن المصارف المحلية تستطيع توفير القروض بالعملة المحلية . وهذا اجراء تأخذ به زامبيا وزائير والمكسيك في مجال الصناعات غير الحديدية .

وقد تمثل الموارد المالية المستمدة من مصانع التعدين التي تملكها الدولة مصدرا وطنيا للتمويل ، اذا ما اختيرت المشاريع بعناية . ففي أوائل عام ١٩٨٦ ، أعلنت شركة كوديلكو (Codelco) للنحاس التي تملكها الدولة في شيلي عن برنامج استثماري خمسي (١٩٨٧ - ١٩٩١) بلغت قيمته ٣٨٥ ١ مليون دولار أمريكي . وبحلول نهاية عام ١٩٨٦ استقطعت وزارة المالية ١٥٠ مليون دولار أمريكي من الاعتماد المرصود لهذا البرنامج . والصندوق الداخلي هو أهم مصدر للتمويل طويل الأجل وهو في الوقت ذاته عرضة للتقلبات العنيفة . ولابد من موافقة وزارة المالية على أي استخدام للصناديق الداخلية ، ومن ثم فان هذا الاستخدام يتوقف على متغيرات الاقتصاد الكلي للبلد وعلى الأولويات الحكومية.

وفي حين تقلصت عمليات الاقراض من مجموعة البنك الدولي ، فانها زادت في المقابل من وكالات التمويل الثنائية . وهذا الاتجاه ليس سوى انعكاس للجهود التي بذلتها اليابان والبلدان الأوروبية ، بوجه خاص ، لضمان الحصول على امدادات ثابتة من المعادن والفلزات عن طريق تقديم الدعم المالي الى المنتجين في البلدان النامية .

---

(١٦) انخفض نصيب المصارف التجارية في تمويل مشاريع التعدين في ١٩٨٦ الى نصف ما كان عليه في ١٩٦٨ .

(١٧) S. Zorn. Financing Investments in Minerals in the 1990s, The Courier, No.94, 1985.

ومن عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٦ اشترك البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في ٢٧ مشروعا رئيسيا للمعادن ، بلغت قيمة أصغرها حجما ٥٠ مليون دولار وكان متوسط أحجاما ٢٣٠ مليون دولار . باستثناء مشروع واحد في كراجاس بالبرازيل هو أكبر هذه المشاريع .(١٨) وحظيت صناعة النحاس على ٢٦ في المائة من مجموع قروض البنك الدولي الاستثمانية في حين حظيت صناعة الألومنيوم على ١٠ في المائة . وهناك أوجه شبه بين نمط الاقراض في المؤسسة المالية الدولية والبنك الدولي من حيث تركزه بالدرجة الأولى في صناعة النحاس في أمريكا اللاتينية . وقد شكلت المشاريع الممولة من المؤسسة المالية الدولية في البلدان النامية ١٦ في المائة من الزيادة في الطاقة العالمية لاستخراج النحاس في عام ١٩٧٠ ، و ١٨ في المائة من هذه الزيادة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . وقد توقفت المؤسسة المالية الدولية ، عمليا ، عن الاستثمار في صناعة النحاس منذ عام ١٩٨٠ ، وقررت في عام ١٩٨٤ أن تركز على أربعة أنواع من المشاريع هي :

(أ) استغلال الرواسب المعدنية القليلة نسبيا ذات الأهمية الاقتصادية للمنتجين المحليين ؛

(ب) المشاريع الكبيرة في البلدان الصغيرة لتسهيل عملية التفاوض مع شركات التعدين الأجنبية ؛

(ج) الاشتراك أساسا كمستثمر ساهم في رأس المال لتيسير توازن مقبول بين الملكية المحلية والأجنبية ولتوفير قاعدة ملائمة لرأس المال المجازف ؛

(د) الاشتراك مع شركات التعدين الحكومية أو التابعة للقطاع العام .

ولما كانت اليابان بحاجة الى امدادات من الموارد الأجنبية فقد استحدثت ما يلي :

(أ) مخططات استيرادية بمساهمة يابانية في رأس المال ؛

(ب) قروضا ميسرة مقابل عقود طويلة الأجل .

ويشمل النوع الأول ، أيضا ، أحد أشكال المشاريع المشتركة الأكثر شمولا ويعرف بصيغة أساهان (Asahan formula) التي وضعت في الأصل لاقامة معهد للألومنيوم ومرافق الطاقة الكهربائية اللازمة له في سومطرة ، اندونيسيا . وقد أقيم هذا المشروع في أواخر السبعينات باشتراك الحكومتين الاندونيسية واليابانية مع شركاء صناعيين ، يابانيين ، بالاضافة الى مساهمة مصرف اكسيم (EXIM) الياباني في المشروع . وأقيمت مشاريع أخرى على غراره في البرازيل ، كمشروع الأمازون لصهر الألومنيوم (Amazon Aluminum) بما في ذلك مشروع ألونورتيه (Alunorte) المشترك للألومنيوم .

---

(١٨) M. Hang Impact of Internationai Lending on Metals, Arden House, 14 May 1986.

وقد أخذت اليابان بنهج الاقراض والاستيراد بغية تأمين توريد النحاس وركاز الحديد لأصحاب المصاهر في اليابان ، بوجه خاص . وقد تم الحصول في عام ١٩٧٨ ، بموجب هذه المخططات ، على ٥٠ في المائة من ركاز النحاس المستورد .

وقام مصرف اكسيم (EXIM) الياباني بدور هام في تمويل هذه المخططات،وهو يعتبر في هذا الصدد فريدا من نوعه على المستوى الدولي .(١٩)

ولدى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي نافذتان رئيسيتان لتمويل الاستثمار في الصناعات المعدنية وخاصة في البلدان الافريقية وبحر الكاريبي والمحيط الهادئ هما:

(أ) مصرف الاستثمار الأوروبي ؛

(ب) مرفق سيسمن (نظام تثبيت حصائل التصدير في قطاع التعدين Sysmin) الخاص بتمويل مشاريع التعدين بموجب اتفاقية لومي الثالثة .

وقد لعب مصرف الاستثمار الأوروبي دورا هاما في استثمارات لجنة الاتحادات الأوروبية المعنية بالصناعة التعدينية والميتالورجية في البلدان النامية . اذ وافق هذا المصرف في آب/أغسطس ١٩٨٥ على تقديم قروض ناهزت قيمتها ٢٤٠ مليون وحدة نقد أوروبية خصص ١٦١ مليون وحدة منها لغرب ووسط افريقيا و ٥٧ مليون لشرق افريقيا و٥٩ مليون لمنطقة المحيط الهادئ و ٤ ملايين لمنطقة بحر الكاريبي .

وقد انصبّ اهتمام مرفق 'سيسمن' في بادئ الأمر على الحفاظ على الطاقات الانتاجية لأن الهدف الأساسي لاتفاقية لومي الثالثة هو تعزيز قدرة صناعة التعدين على البقاء من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للاصلاح والصيانة والترشيد . وتدعم نظام سيسمن تدابير التنويع أيضا . وقد وجه هذا النظام أرصدته التمويلية نحو صناعة النحاس في افريقيا ، بالدرجة الأولى ، فحصلت زامبيا خلال الفترة ٨١/١٩٨٠ على قرض قيمته ٥٥ مليون وحدة نقد أوروبية خصص لصناعة النحاس فيها ، في حين حصلت زائير على ٤٠ مليون وحدة .(٢٠)

وتقوم بعض بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا هي الأخرى بتمويل مشاريع المعادن والفلزات . اذ انضمت حكومة الصين من خلال شركة الصين الدولية للائتمان والاستثمار (سيتيك CITIC) الى مشروع 'بورتلاند ألومنيوم' (Portland Aluminium) المشترك (حكومة ولاية فكتوريا ٣٥ في المائة ، ولاية ألووا ٤٥ في المائة ، ويساهم الجمهور بنسبة ١٠ في المائة) ، ووافقت على المساهمة في رأس مال المشروع بنسبة ١٠ في المائة ، على أن تحتفظ شركة 'سيتيك'، عندما يبدأ المصهر انتاجه في عام ١٩٨٧ ، بـ ١٥ كيلو طن وتزيد هذه الكمية الى ٣٠ كيلو طن في عام ١٩٨٨ . كما أجرت شركة الصين الوطنية

---

(١٩) T. Ozawa, Japan's largest financier of multinationalism. Journal of World Trade Law, Vol 20, No. 6 .

(٢٠) The Courier No. 89 and 94, 1985 .

للصناعات غير الحديدية التابعة للدولة بمساوضات بشأن مساهمتها الرأسمالية في مصهر أجنبي للألومنيوم ، واتصلت شركة 'أيسلنديك ألومنيوم' (Icelandic Aluminium) لتوسيع مصهر ايسال (ISAL) .

واشترك الاتحاد السوفياتي في بعض المشاريع المتصلة بالبوكسيت والألومنيوم . ومن أهم المشاريع التي تحققت في هذا المجال منجم غينيا للبوكسيت OBK المملوك للدولة . وقد بدأ العمل في انشاء هذا المشروع في منتصف عام ١٩٧٠ بتمويل كامل من الاتحاد السوفياتي ووصلت قيمة الاستثمار فيه الى ما يقدّر بحوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي . ويصدر ٩٠ في المائة من انتاج هذا المشروع الى الاتحاد السوفياتي - ٥٠ في المائة على سبيل سداد القروض الائتمانية و ٤٠ في المائة كصادرات عادية الى الاتحاد السوفياتي - ويمكن لغينيا أن تصدر ١٠ في المائة من هذا الانتاج الى السوق العالمية . وقام الاتحاد السوفياتي أيضا بتمويل مصاهر ومصانع للألومنيوم في الهند وتركيا ومصر والجزائر .

وأعلن في ١٩٨٥ عن استحداث مشروع جديد للبوكسيت في الهند تبلغ طاقته ٢ر٢ مليون طن . وسيصدر المصنع الذي سيقام في اندرا براديش معظم انتاجه الى الاتحاد السوفياتي . والمزمع استكمال منجم البوكسيت بمصنع للألومينا بطاقة انتاجية تصل الى ٦٠٠ كيلو طن .(٢١) كما يجري استحداث مشروع لانتاج الألومينا بين الاتحاد السوفياتي واليونان . وتقدر القيمة الاستثمارية الكلية اللازمة بموجب هذا المشروع لاقامة مصنع للألومينا طاقته ٦٠٠ كيلو طن في منطقة خليج كورينثيا ، بما يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ مليون دولار أمريكي . وستسدد القروض التي قدمها الاتحاد السوفياتي عن طريق امداده بالألومينا .

---

(٢١) Engineering and Mining Journal, October 1985.

٧ - اعتبارات ختامية

من الأهمية بمكان ، في ضوء الاعتبارات التي عرضت لها هذه الورقة ، أن يوجه هذا الاجتماع اهتمامه الى تحليل امكانيات استحداث استراتيجيات من نوع جديد تمكن هذا القطاع من زيادة اسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية المنتجة للمعادن غير الحديدية .

ويستطيع الاجتماع ، في جملة ما سيناقشه من جوانب ، أن يركز على الطرائق التي تشجع على زيادة توجيه صناعات المعادن غير الحديدية نحو الداخل على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، مع ايلاء الاعتبار اللازم لأنواع التكامل الأفقي والعمودي التي يتعين استحداثها ، فضلا عن أوجه التكامل فيما بين البلدان النامية . كما يستطيع الاجتماع أن يركز اهتمامه على استبيان السياسات التصديرية الملائمة للبلدان النامية لتحل برصيدها من العملات الأجنبية الى أقصى حد ممكن . وينبغي أن يتم بحث ذلك في سياق الصعوبات التي يواجهها منتجو المعادن غير الحديدية في الوقت الحالي نتيجة تدهور الأسعار والاستهلاك العالمي ، علما بأن لدى عدد من البلدان النامية رواسب ركازية جيدة النوعية وطاقة رخيصة تشكلان معا امكانيات اقتصادية هامة ينبغي استخدامها ، عند الاقتضاء ، كمورد للعملات الأجنبية بغية تعزيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية . وهناك أيضا جانبا آخر يمكن اعتباره جديرا بالبحث في الوضع الحالي ، وهو استبيان مجالات جديدة لاستخدام المعادن غير الحديدية .

وفي هذا الاطار ، يمكن أن تتركز المناقشات على أشكال ووسائل التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية نفسها ، بما يسمح بتنمية هذا القطاع بمزيد من التكامل مع غيره من القطاعات الاقتصادية وبزيادة تأثيره في المتغيرات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي .

ويرجى أن يهتم هذا الاجتماع أيضا ببحث الآثار المالية على الأشكال الجديدة المستخدمة في تنمية قطاع المعادن غير الحديدية ، فضلا عن طرق تحسين شروط التمويل . ولا بد ، مع الاتجاهات الحالية المشار اليها ، من توجيه التمويل نحو مشاريع ذات أحجام ملائمة بغية الحصول على شروط أفضل من نظام التمويل القائم . وتستطيع هذه المشاريع أيضا زيادة المشاركة في نظم التمويل الوطنية والاقليمية والحصول على شروط أفضل لتمويل الهيكل الأساسي اللازم للمشروع .

- - - - -